

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DE L'AGRICULTURE,
DU DEVELOPPEMENT RURAL
ET DE LA PECHE



وزارة الفلاحة و التنمية
الريفية والصيد البحري

Le Ministre

الوزير

Alger, le

رقم: ٥٤٦ / أ.و.

الجزائر، في 24 جاني 2016

رسالة توجيه

الموضوع: أهمية الحركة التعاونية في تنفيذ البرامج الإستراتيجية للتنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري (توصيات لقاء ديسمبر 2015).

المرجع: - القانون رقم 01-11 المؤرخ في 3 يوليو سنة 2001 والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، المعدل والمتمم،

- القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 غشت سنة 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي.

يتمثل هدف قانون التوجيه الفلاحي في إعطاء ديناميكية جديدة لتأطير النشاطات الفلاحية وللمحيط لتقني والإقدي لقطاع الفلاحي المنتج، لاسيما للتعاونيات الفلاحية مع التأكيد على أهميتها في تطوير النشاطات الفلاحية وعصرنة المستثمرات الفلاحية.

وفي إطار السياسة التساهمية والتشاور التي أولها برنامج عمل الحكومة أهمية، لاسيما في قطاع الفلاحة الذي يحتل مكانة إستراتيجية، يمكن للتعاونيات الفلاحية التي ينظر إليها كوسائل وأدوات عمل من أجل القيام بأعمال التنمية الفلاحية لحساب منخرطها، أن تلعب دورا مرجحا في تنفيذ هذه السياسة.

ولتجسيد هذه السياسة التساهمية للدولة، يجب على المنظمات المهنية، لاسيما التعاونيات الفلاحية إدراج أعمالها في مراقبة وإدماج وتنفيذ البرامج المسطرة لتطوير الفروع الفلاحية التي تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي للبلاد.

يقدر عدد التعاونيات الفلاحية التي تشكل الشبكة التعاونية الحالية بأزيد من 950 تعاونية التي تم اعتماد عدد هام منها طبقا للتنظيم المعمول به. غير أنه ونظرا لبعض الصعوبات التي تواجهها، فإن ما يقارب الثلث فقط من مجموع هذه التعاونيات يوجد في حالة نشاط.

إن اللقاء الوطني المنظم لهذا الغرض بتاريخ 17 ديسمبر 2015 بمقر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الذي شهد مشاركة عدد هام من التعاونيات الفلاحية المعتمدة طبقا للتنظيم المعمول به وفي حالة نشاط، قمت بنفسي بتنشيطه لتحقيق هدفين مناقشة مع رؤساء ومديري التعاونيات المهام والأهداف المنشودة والوضعية الحالية لهذه الحركة التعاونية والبحث عن قدراتها ونشاطاتها وطاقاتها التي دعوتها إلى إدماجها، في كل الحالات، في برامج تنمية القطاع ولعب دورها كاملا في التعاون وهذا بدون إقصاء أية تعاونية.

لقد تمت مناقشة خلال هذا اليوم، علاوة على قدرات هذه التعاونيات، الصعوبات والمشاكل التي تواجهها. ومهما يكن من أمر، تبرز معاينة الميدان النقائص لاسيما في مجال التكفل ببعض النشاطات ودعم التنمية الفلاحية والريفية وتنظيم الإنتاج وتسويقه في بعض الميادين وهي الحالات التي يجب معالجتها.

وبهذا الصدد، يطلب منكم مرافقة تنفيذ التوجيهات التالية :

- ترقية وضع وحدات للحراثة الآلية حتى نضمن للفلاحين مكثنة أشغال الحرث والبذر والتسميد وبعض الأعمال الأخرى المرتبطة بجني وجمع الإنتاج الخاص بعدة فروع فلاحية من أجل تدارك مشكل نقص اليد العاملة الفلاحية،

- تطوير أعمال دعم المستثمرة الفلاحية المتعلقة هذه المرة بالتكوين الموجه للفلاحين وإعلامهم وتحسيسهم حول التقنيات الجديدة للإنتاج ومكافحة الأمراض وضرورة الانتظام حول الإنتاج الفلاحي وتشكيل منظمات مهنية قوية مع العمل على جعل أكبر عدد من المنتجين ينخرطون فيها وينضمون إليها،

- إعادة تأهيل التعاونية في مهامها المتعلقة بجمع وتسويق الإنتاج الفلاحي، لاسيما الفواكه والخضر ولزيادة استثماراتها في الوسائل العصرية للتخزين تحت التبريد والتوضيب من أجل تنظيم أحسن وضبط الإنتاج الذي أفلت كلية تقريبا من يد هذه التعاونيات الفلاحية التي تركت المجال حرا لمتعاملين آخرين،

- تعويض غياب أو رفض الوحدات المهنية ضمان التسيير المشترك لمنشآت الري التي تتوفر على محيطات وعلى مورد مائي موجه للسقي الفلاحي والذي كان من الطبيعي أن يكون عمل التعاونية الفلاحية التي يجب عليها ليس فقط التأكد ومرافقة السقاة الفلاحين ولكن أيضا تلبية كل أو جزء من احتياجاتهم من العتاد والمدخلات وأن توفر لهم الخدمات الضرورية لإنجاح حملات السقي وحملات السقي التكميلي الموجه لمزروعات الحبوب الواسعة،

- تصحيح وتطوير أعمال التعاضد والتضامن المهنية، التي تشكل أسس التعاون الفلاحي، اتجاه كل المنخرطين مما يسمح بتوسيع تركيبة الفلاحين الشركاء في التعاونية إلى انخراطات جديدة وعمل الشركة التعاونية ضمن احترام المبادئ التعاونية ومطابقة مع التشريع والتنظيم المعمول بهما مع إعادة الاعتبار لمبدأ التسيير الديمقراطي للتعاونية ومبدأ صوت واحد لرجل واحد مهما كان عدد الحصص الاجتماعية المكتتبة

- تدارك ضعف التزام النظام التعاوني الفلاحي في تزويد المربين وتوزيع أغذية الأنعام وبقايا الطحن لاسيما من خلال الاستثمار من جديد في صناعة أغذية الأنعام وإستعادة التعاونيات الفلاحية لحصة من سوق أغذية الأنعام التي يتعين عليها حث منخرطها المربين على ممارسة زراعة وتخزين الغلات للتحكم في إحتياجات القطاع وتربية منخرطها للحيوانات وبالتالي رفع إنتاج الفروع المعنية،

- إعادة النظر في التزامات وعلاقات عمل المنخرطين مع تعاونياتهم التي يجب عليها تطوير وإقامة علاقات صحيحة ومبنية على الثقة والسماح لمنخرطيهما بالتمويل من شركتهم التعاونية وتسليم وتسويق إنتاجهم عن طريقها وذلك ضمن إحترام التعهدات المتخذة،

- تجنيد جميع المنخرطين المكتتبين حول التعاونية الفلاحية التي يجب بدورها أن تضمن لهؤلاء الاستفادة من قروض الرفيق (الموسمية) الممنوحة لحسابهم وهذا ما يجب أن يتجسد في حركية عمل وتسيير التعاونية الفلاحية،

- أما بالنسبة لتعاونيات الصيد البحري وتربية المائيات، فهي مدعوة ليس فقط لمراقبة عالم الصيد البحري ولكن أيضا بأن توفر له كل أو جزء من المدخلات وقطع الغيار والمعدات اللازمة لتطوير نشاطاتهم كصيادين ومربي المائيات، وهذا طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم.

وفي هذا السياق، لا يمكن اليوم تجاهل عالمية النظام التعاوني المعترف به عالميا. وفي هذه الحالة، ليس هناك ما يبرر عدم نجاح التعاونيات الفلاحية واتحاداتها، التي يجب أن لا تتشكل إلا من قبل الفلاحين، وعدم قدرتها على لعب دورها كاملا في بلادنا قصد بلوغ أهدافها ضمن إحترام موضوعها الإجتماعي والتنظيم الخاص المطبق على هذه الشركات التعاونية.

فيما يخص المشاكل والصعوبات التي تواجهها والمرتبطة بالجوانب القانونية والتنظيمية، يجب على السادة مديري المصالح الفلاحية ومديري الصيد البحري والموارد الصيدية مواصلة دراسة ومعالجة الملفات، حالة بحالة، من أجل تطهير مطابق للتنظيم وتذكير التعاونيات الغائبة عن الساحة والمعاندة وفي حالة انحراف بإحترام المبادئ التي تسيروها. إن لجنة التفكير التي تقرر إنشاؤها على إثر هذا اللقاء ستتولى خصيصا دراسة الترتيب التنظيمي الذي يسيّر التعاونيات الفلاحية، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 459-96 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1996 وبإقتراح الحلول المناسبة للصعوبات التي تواجهها.

وفي الأخير أطلب من جميع هيئات قطاع الفلاحة والصيد البحري، لاسيما الدواوين (الديوان الجزائري المهني للحبوب، الديوان الوطني لأغذية الأنعام، الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته، الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم) وشركات تسيير المساهمات (الإنتاج الحيواني، شركة تسيير التنمية الفلاحية، مجموعة الحبوب) والغرف الفلاحية وغرف الصيد البحري إتخاذ التدابير اللازمة بالسرعة المطلوبة بهدف تسهيل إنخراط هذه التعاونيات واتحاداتها في مختلف برامج التنمية الفلاحية والصيد البحري بما أن هذه الوحدات تستفيد في شكلها الجماعي الذي تمثله، من دعم الدولة يكون أكثر من الدعم الذي يمنح للشكل الفردي، ويشكل في مفهومنا قاعدة العام الفلاحي والريفي والصيد البحري.

أولي أهمية كبيرة للتطبيق الصارم للتوجيهات والتدابير التي تحتويها هذه الرسالة التوصية التي تتطلب نشر واسع اتجاه رؤساء ومديري التعاونيات واتحاداتها لقطاع الفلاحة والصيد البحري حتى لا يجهل أحد ذلك.

وزير الفلاحة والتنمية الريفية
والصيد البحري



سيد أحمد شروخي